تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الإقتصادي

The experience of the United Arab Emirates as a leading model in economic diversification

ط د . بن شيخة نوال[1]، د. توفيق بن الشيخ[2]

[1] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 08 ماي 1945، (قالمة)، benchikha.naouel@univ-guelma.dz

[2] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 08 ماي 1945، (قالمة)، bencheikh.toufik@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/15 ؛ **تاريخ المراجعة:** 2022/11/10؛ **تاريخ النشر:** 2022/12/31

ملخص: شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا إقتصاديا رائدا يحتذى به في مجال التنويع الإقتصادي رغم أنها دولة نفطية فقد إستطاعت القيادة الرشيدة للدولة أن تجعل من دولة الإمارات مركزاً إقليمياً للمال والأعمال ومحوراً عالمياً للتجارة والإستثمار والسياحة، وأن ترسخ من مكانتها في خريطة الإقتصاد العالمي، بفضل الرؤية الواضحة والعزيمة القوية وكفاءة السياسات الإقتصادية المطبقة التي ترتكز على أسس الإنفتاح الإقتصادي، تحرير التجارة وزيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية ومشاركة القطاع الخاص لبناء إقتصاد متنوع، معرفي قائم على التكنولوجيات الحديثة ومستدام.

الكلمات المفتاحية: التنويع الإقتصادي؛ الدول النفطية؛ إقتصاد معرفي.

تصنيف JEL : M2 ؛ E2 ؛ D83

Abstract: The United Arab Emirates has established a leading economic model for economic diversification, even though it's an oil producing country. The wise leadership of the country has been able to make the UAE a regional center for business and finance and a global hub for trade, investment and tourism, and to consolidate its position in the map of the global economy, thanks to the clear vision, strong determination and efficiency of the applied economic policies that are based on the foundations of economic openness, trade liberalization and increase the productivity of the non-oil sectors and the participation of the private sector to build a diversified, knowledge-based economy based on modern technologies and a sustainable

keywords:

Keywords: economic diversification; oil States; knowledge economy

Jel Classification Codes : M2 ; E2 ; D83

I- تمهيد :

ادى تكرار الأزمات النفطية العالمية و إستمرار تراجع أسعار النفط في السوق الدولية إلى تعرض العديد من الدول النفطية وخاصة العربية منها إلى عجز مزمن في ميزانياتها العامة من هذا المنطلق أدركت معظم هذه الدول أن إمتلاك الموارد الطبيعية لا يعني ذلك أن إقتصادها آمن وقوي في مواجهة تغيرات وتقلبات الأسواق العالمية المفاجئة هذا ما جعلها تعيد النظر في رؤاها المستقبلية بوضع إستراتيجيات جديدة تجنبها المخاطر وتمكنها من تنويع مصادر دخلها وتخفيف الإعتماد الكلي على مداخيل النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالتنويع الإقتصادي الذي يهدف إلى بناء إقتصاد متنوع ومستدام، ومن هنا تتضح أهمية الإرادة السياسية للدول النفطية في تغيير سياساتها الإقتصادية التي تحث على ضرورة تبني فكرة التنويع الإقتصادي للخروج من أزماتها.

من الدول التي يمكن الإستفادة من تجاربها الناجحة في صياغة وتطبيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي هي دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبنته كخيار إستراتيجي مكنها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية وخلق نموذج إقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو المستدام رغم التحديات والمتغيرات المتسارعة للإقتصاد العالمي.

الإشكالية:

نظرا لأهمية موضوع التنويع الإقتصادي الذي يعد رهانا لمعظم الدول النفطية للخروج من مأزق أحادية التصدير إرتأينا أن نسلط الضوء على التجربة التنموية الإماراتية والإستفادة منها كونها رائدة في هذا المجال وذلك بدراستها عن طريق الإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى إستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق أهداف إستراتيجياتها في عملية التنويع الإقتصادي؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية سؤالان فرعيان يتمثلان في:

- ماهي الدوافع الرئيسية التي جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تغير من سياساتها الإقتصادية بتبنيها لنموذج إقتصادي أكثر إستجابة للتغيرات العالمية؟

- ماهي الإستراتيجيات الإقتصادية التي إتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة لبلوغ أهداف التنويع الإقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تبني نموذج إقتصادي أكثر إستجابة للتغيرات الإقتصادية العالمية مع الحفاظ على مواردها الطاقوية؛

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** أحدثت دولة الإمارات العربية المتحدة تغيرات هيكلية في إقتصادها في سبيل تحقيق إستراتيجياتها لبلوغ أهداف التنويع الإقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- ضرورة التحول من إقتصاديات النفط إلى إقتصاديات أكثر إنتاجية قائمة على المعرفة لتفادي المخاطر وتقلبات الأسواق الدولية المفاجئة؛

- أهمية موضوع التنويع الإقتصادي الذي يعتبر رهانا بالنسبة للدول النفطية وخيارا إستراتيجيا للخروج من إقتصاد أحادي التصدير إلى إقتصاد قوي ومستدام يضمن تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة؛

- الإستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها رائدة في مجال التنويع الإقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز واقع التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

- التعرف على أهم السياسات الإقتصادية المرتبطة بإستراتيجيات التنويع الإقتصادي المتبعة من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة؛

- تحليل أهم المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتبيان مركزها التنافسي؛

- تسليط الضوء على التجربة التنموية الإماراتية ومحاولة الإستفادة منها.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب موضوع الدراسة وأهدافها ونظرا لطبيعة الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1- واقع التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

2- دراسة و تحليل أهم المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بتحقيق التنويع الإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

3- عوامل نجاح التجربة الإماراتية في التنويع الإقتصادي وتسليط الضوء على أهم العراقيل والتحديات.

1- واقع التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

منذ أن بدأت الإمارات تصدير النفط عام 1962، رأى المحللون الدوليون أن الإمارات دولة تعتمد إعتمادا كليا على النفط وأن هيكلها الإقتصادي قائم على صادرات الخام، ويدرك هؤلاء المحللون تماما أن النسبة الكبرى من هذه الصادرات النفطية مصدرها أبو ظبي، حيث تملك دبي نسبة صغيرة جدا من النفط مقارنة بالإمارات الأخرى. وحيث أن 40% من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد مباشرة على إنتاج النفط والغاز، فإن إعتمادها الإقتصادي على النفط في عالم سريع التغير مليء بالصدمات أدى بالحكومة الإماراتية إلى البحث عن بدائل إستراتيجية لتنويع مصادر دخلها. ومنذ تشكيل وحدة الإمارات عام 1971، كان التنويع الإقتصادي بعيدا عن الإعتماد على النفط هدفا واضحا للحكومة. وقد وثق صناع القرار في دولة الإمارات ذلك بداية التسعينيات من القرن الماضي بتبنيهم مجموعة من السياسات تهدف إلى تحقيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي تحت شعار «إن الإقتصاد المتنوع القائم على عدة مصادر للدخل هو أكثر مرونة وقادر

على التعافي من الصدمات المختلفة حيث يمكن التعويض عن أي نقص في قطاع معين من خلال أداء القطاعات الأخرى." (مركز دبي لبحوث السياسة العامة، 2021)

1-1-دوافع دولة الإمارات في تبني سياسة التنويع الإقتصادي:

- بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية والمحافظة على الموارد الطبيعية؛
- عدم الإعتماد على النفط بإعتباره مورد ناضب ومحاولة ايجاد خيارات إستراتيجية بديلة لتفادي الصدمات؛
- تفعيل قطاعات إنتاجية اخرى وتطوير وتنويع الصناعات الوطنية؛
- التحول إلى إقتصاد السوق و الإنفتاح على الأسواق العالمية بمشاركة القطاع الخاص وتشجيع دخول الإستثمارات الأجنبية؛
- تطوير السياسات والتشريعات الإقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لتحقيق إقتصاد تنافسي معرفي؛
- تحقيق الاستقرار الإقتصادي والرفاهية وزيادة دخل الأفراد؛
- تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق العالمية وتطوير علاقتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.

1-2- مراحل سياسات التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

من أجل نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لإنخفاض أسعار النفط عمدت دولة الإمارات على تغيير سياساتها الإقتصادية بالتوجه إلى تنويع مصادر الإنتاج والتصدير، فوضعت إستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى مبنية على أسس قوية وأهداف طموحة لبناء مستقبل أكثر إشراقا لمواجهة التحديات تمثلت فيما يلي:

1-2- 1 رؤية الإمارات 2021:

تسعى دولة الإمارات كي تكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 في المجال العلمي والتكنولوجي وتسعى أيضا الي تحقيق نقلة إقتصادية متقدمة، ورسم واقع معرفي جديد يرسخ مكانتها محلياً، وعالمياً وتعتبر رؤية الإمارات 2021 إحدى إستراتيجيات التنوع والطموح، والعزيمة لكي تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول عام 2021حيث قامت الحكومة بتنفيذها على ثلاث مراحل هي (إستراتيجية الحكومة، مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة):

- **إستراتيجية الحكومة للفترة 2008-2010**: تستهدف إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وضمان توفير الرخاء للمواطنين، وتؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي كما تواكب التغيرات الإقتصادية، وتركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى؛

- **إستراتيجية الحكومة للفترة 2011-2013**: تسعى إستراتيجية دولة الإمارات للأعوام 2011-2013 إلى ضمان أن يتم إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية للوصول إلى حكومة تركز على المواطن أولاً وتكون مسؤولة وفعّالة تتسم بالمرونة والإبداع، وتتطلع إلى المستقبل. وعليه جاءت المبادئ العامّة السبعة التي وجهت عمل الحكومة كالآتي: - مجتمع متلاحم محافظ على هويته –نظام تعليمي رفيع المستوى – نظام صحي بمعايير عالمية – إقتصاد معرفي تنافسي – مجتمع امن وقضاء عادل – بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة – مكانة عالمية متميزة؛

– إستراتيجية الحكومة للفترة 2014– 2016: تتلخص أهم توجهات هذه الإستراتيجية في تحفيز النمو الإقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الإماراتي وذلك عن طريق تحديث القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع التغيرات العالمية والمتوقعة وتفعيل عملية صياغة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية لبلوغ أهداف رؤية 2021.

جدول رقم (1): أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات2021

المؤشر الوطني	المستهدف 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي	5%
نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي	من أفضل 10 دول
نسبة صافي تدفقات الإستثمار المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	5%
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي	70%
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	من أفضل 10 دولة
مؤشر الإبتكار العالمي	من أفضل 20 دولة

المصدر : (أحمد ماجد، ندى ا لهاشمي، أغسطس 2016، صفحة 38).

1-2- 2 رؤية أبو ظبي 2030

تسعى رؤية أبو ظبي الإقتصادية 2030 إلى بناء إقتصاد مستدام وتضمن تطبيق منهج متوازن للتنمية الإقتصادية والاجتماعية باشراك كل من القطاع العام والخاص ومن أهم أهدافها ما يلي (رؤية أبو ظبي الإقتصادية 2030):

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة مع الإقتصاد العالمي؛
- تبني سياسات مالية منضبطة لديها القدرة على التجاوب مع الدورات الإقتصادية؛
- تأسيس بيئة سوق مالي ونقدي مرنة بمستويات تضخم يمكن السيطرة عليها؛
- تحفيز تطبيق تحسينات ضخمة على كفاءة سوق العمل؛
- تطوير بنية تحتية فعالة ومرنة، قادرة على دعم النمو الإقتصادي المتوقع؛
- تطوير قوة عاملة تتمتع بمستوى عالٍ من المهارات والإنتاجية؛
- تمكين الأسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي للقطاعات والمشاريع الإقتصادية.

1-2-3 خطة دبي 2021:

تحث خطة دبي 2021 الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية: (خطة دبي 2021 حكومة دبي)

- تعزيز مرتبة الإمارة كمركز أعمال عالمي يجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز العالمية للتجارة والنقل والتمويل والسياحة؛
- ايجاد نموذج فريد في النمو ينتقل من فكرة الإعتماد على تراكم العوامل الإنتاج إلى نموذج مستدام مدفوع بالإبتكار والإنتاجية المرتفعة لكل من رأسمال والعمالة؛
- تهييئ بيئة إقتصادية تسهل ممارسة الأعمال وجلب الإستثمارات المحلية والأجنبية؛
- الإعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات ذات القيمة المضافة المرتفعة بما يمنح إقتصاد الإمارة القدرة على مجابهة اي صدمات محتملة؛

- الوصول إلى مدينة ذكية ومستدامة.

1-2-4 رؤية الشارقة 2021:

تهدف هذه الرؤية إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الإمارة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 ولتحقيق ذلك ركزت حكومة الإمارة على أربع محاور إستراتيجية هي: (رؤية الشارقة السياحية 2021 البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات)

- تعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية من خلال طرح باقات وعروض متميزة مصممة خصيصاً للعائلات؛
- إتباع مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي بهدف تحسين تجربة السائح من خلال توفير حلول مبتكرة؛
- تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية من خلال الشراكة والعمل التعاوني لتوفير المرافق السياحية ذات المستوى العالمي؛
- الترويج والتسويق الفعّال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الإمارة.

1-2- 5 الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة "Operation 300Bn" للفترة 2017-2031

وتشكل هذه الإستراتيجية خطة عمل وطنية في إطار رؤية عريضة تسعى للنهوض بالقطاع الصناعي وتعظيم مردوده ليكون رافدا إقتصادياً رئيسياً، من خلال توفير الآليات والأدوات الممكنة، وتعزيزها، وبناء مظلة تشريعية وقانونية ولوجستية وتقنية وبنية تحتية هي الأكثر مرونة، موفرة حزمة من التسهيلات والإعفاءات غير المسبوقة، وجذب الإستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي وتوفير بيئة صناعية إنتاجية في الإمارات بمواصفات عالمية، إلى جانب دعم وتسويق المنتج الصناعي المحلي وتعزيز جودته وتنافسيته. (إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، العين الإخبارية، اكسبو 2020)

1-3- متطلبات سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات:

تبنت دولة الإمارات إستراتيجيات إقتصادية محفزة على التنويع الإقتصادي والتي حققت نجاحا في زيادة مسأهمة القطاعات غير النفطية بالنسبة الإقتصاد الإماراتي.

1 -3-1 دعم وتوسيع الإستثمارات في القطاعات غير النفطية:

خصصت حكومة الإمارات ميزانيات ضخمة لتطوير القطاعات غير النفطية من أجل زيادة مصادر دخلها وتحقيق سياستها في عملية التنويع الإقتصادي وشملت القطاعات التالية:

-قطاع الصناعة: حظي قطاع الصناعة في الإمارات بدعم كبير من الدولة بإعتباره أحد أهم مكونات الإقتصاد الإماراتي حيث إستحوذ على أكبر نسبة من الإستثمارات، كما إستفاد من جملة من التسهيلات المالية والتحفيزات الضريبية ساعدت في إقامة أهم المشاريع الصناعية التنموية تمثلت في: (وزارة الإقتصاد الإماراتي)

- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي سأهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية؛
- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفر كافة الإمكانيات لدعم النشاط الإقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.

بلغ عدد الشركات الصناعية العاملة في الدولة سنة 2018 أكثر من 33 ألف شركة، 95% منها شركات صغيرة ومتوسطة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي في الدولة 737 ألف موظف، وهي أرقام في غاية الأهمية، تؤكد أن الفرص الإستثمارية المتوفرة كبيرة، وأن توفير التسهيلات المالية، سيؤدي إلى ازدهار كبير في هذا القطاع (الصناعة في الإمارات مرحلة جديدة من الجاذبية الإستثمارية)؛

– **قطاع الزراعة** : تسعى دولة الإمارات من وراء الإهتمام بالزراعة إلى تحقيق الأمن الغذائي و الإستغناء عن الإستيراد بتقليص الفجوة الغذائية، وتحدي العوائق التي فرضتها عليها خصائصها الطبيعية كندرة المياه و قلة الأمطار وإرتفاع درجات الحرارة وضعف التربة، من خلال توفير الثروة المائية وإستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل بإعتبارها العمود الفقري للزراعة، حيث تم إنشاء حوالي 38 ألف مزرعة، تتبع أساليب زراعة متنوعة (الزراعة بالثورة الرابعة تحد إماراتي جديد صحيفة الخليج، 2019)، وتتضمن عدة نظم إنتاج زراعية، مثل الزراعة العضوية، والتي تغطي مساحة تتجاوز 46 ألفاً هكتار، ونظم الزراعة بدون تربة (المائية)، والتي تغطي مساحة تتجاوز 1000 الف هكتار، ويقدر إنتاجها من الخضراوات بحوالي 156 ألف طن سنوياً، وما يزيد على 500 ألف طن من المحاصيل الحقلية والأعلاف، ويقدر إنتاجها من الفاكهة بحوالي 200 ألف طن. وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي من الخضراوات يغطي حالياً نسبة تتجاوز 20% من إجمالي احتياجات السوق وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الإكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة؛

– **قطاع السياحة والطيران:** لقد إعتمد نجاح تجربة الإمارات في تطوير القطاع السياحي في العقدين الماضيين على التكامل بين مكونات البنية التحتية المتطورة للسياحة، والتوجهات الرامية إلى الإستثمار في هذا القطاع بجرأة كبيرة، ولاسيما أن دولة الإمارات بشكل خاص، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، لم تدرج في السابق ضمن البلدان السياحية في العالم. كما أن الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وبالأخص في القطاعات المرتبطة بالسياحة، كقطاع الطيران سوف تفتح آفاقاً جديدة لاستقطاب مزيد من الزائرين في السنوات القادمة. وقد اكتسبت كل من طيران الإمارات والاتحاد للطيران سمعة عالمية في التميز واستمرت في المساهمة ليس فقط في إقتصاد الإمارات، بل حققتا الصدارة الدولية في قطاع الطيران. وقد اثبت قطاع الطيران أنه عامل تحفيز أساسي لنمو السياحة، وعلى وجه الخصوص في دبي. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن ينمو إجمالي الأثر الإقتصادي للطيران إلى 88.1 مليار دولار بحلول عام 2030، وسيدعم 1.194.700 وظيفة. وقد تميزت طيران الإمارات كشركة طيران رائدة في العالم ومع انطلاق وجهتها الجديدة من أثينا إلى نيويورك أصبحت ليس فقط الناقل الأفضل في صناعة الراحة والرفاهية ولكن ينظر إليها على أنها أنشأت مراكز دولية جديدة من شأنها زيادة تسهيل حرية حركة الأشخاص من جميع أنحاء العالم (التنويع الإقتصادي نقطة قوة الإمارات مركز دبي لبحوث السياسات العامة) ؛

– **قطاع الطاقة المتجددة** : تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على خلق حلول مبتكرة ومستدامة، وتوفير سبل الإنتقال السلس من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة البديلة، والذي سيساعد بدوره على تلبية الطلب المتزايد على المياه والطاقة في جميع أنحاء الدولة. وضمن هذا السياق العام، فإن دولة الإمارات من الدول الواعية، لطبيعة التغيرات الجارية في هذا المجال وكانت سبَّاقة في إعادة تنظيم سبل توليد الطاقة والإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، كما تعمل الدولة على التصدي لتحديات التغير المناخي الذي يؤثر على البيئة العالمية من خلال إجراء تحولات إقتصادية، وبيئية، ومجتمعية مما سيضمن تحقيق نتيجة إيجابية للرؤية الريادية طويلة المدى (الطاقة المتجددة البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة)؛

– **قطاع الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات والإبتكار** : لقد إستثمرت دولة الإمارات بشكل كبير في تطوير بنية تحتية تكنولوجية من الطراز الاول، تسأهم في دعم الإبتكارات القائمة على العلوم و التكنولوجيا، مما جعلها تحتل على مرتبة عالية من حيث الجاهزية الشبكية في المؤشرات الدولية، و تتمتع بنسبة انتشار عالية للأنترنت في مختلف المناطق، وبمعدلات إتصالات عالية في المدارس والجامعات، ولقد

أطلقت حكومة دولة الإمارات مبادرة الحكومة الذكية التي تسعى من خلالها إلى تسهيل وصول المتعاملين إلى للخدمات الحكومية في أي زمان ومكان بإستخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى ذلك ستساهم المدن الذكية و البيانات المفتوحة في تشجيع نمو التكنولوجيا و الإبتكار في القطاعين العام و الخاص (السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة الإمارات، 2015، صفحة 13).

1-3-2 تطوير المناخ الإقتصادي:

عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق: (مميزات البيئة الإقتصادية لدولة الإمارات البوابة الرسمية للحكومة)

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الإقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الإقتصادي، أبرزها قانون الإستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الإستثماري وتنويع النشاط الإقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات2021 ؛

- إعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات عبء ضريبي منخفض جدا؛

- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركز لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الإستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي2013 و2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من % 20 من الشركات الكبرى في العالم.

2- دراسة وتحليل أهم المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بتحقيق التنويع الإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

هناك العديد من المؤشرات الإقتصادية التي يمكن الإعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الإقتصاد من عدمه والتي يمكننا من خلالها تقييم وضع للإقتصاد الإماراتي بعرض وتحليل أهمها ومعرفة مدى نجاح سياساتها في تحقيق التنويع الإقتصادي.

2-1-الناتج المحلي الإجمالي: يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الإقتصاد، كونه يتكون من القطاعات الإقتصادية جميعها الإنتاجية والتوزيعية والخدمية.

شكل رقم (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بدولة الإمارات.

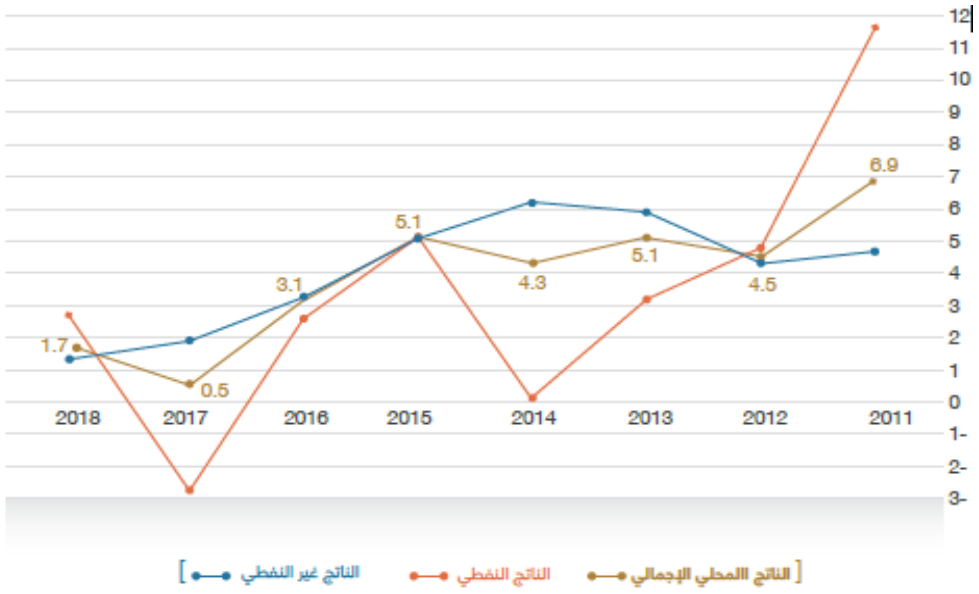

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، ص 26، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
https://www.moec.gov.ae/annual-reports consulté le 08/08/2021

يوضح شكل (1) مستوى التنوع الإقتصادي في الهيكل الإنتاجي لدولة الإمارات والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

-بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات للفترة 2011-2016 نحو 4.4 اين نلاحظ مساهمة القطاع غير نفطي بمعدلات نمو متسارعة حيث بلغ 5.1 نهاية سنة 2014 مقارنة مع القطاع النفطي الذي تتدنى إلى أسفل مستوياته وهذا بسبب تدهور أسعار النفط المفاجئة من نفس السنة حيث لم يتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي كثيرا بهذه الأزمة ببلوغه نسبة نمو 4.3 أين يظهر تنوع إقتصاد الدولة وقدرته على تخطي ازمة النفط لسنة 2014 وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5 سنة 2017 حيث حقق الناتج النفطي معدل نمو سلبي بنسبة -3 و يرجع ذلك إلى سياسة الحكومة في تخفيض إنتاج النفط مستفيدة من الزيادة التي حدثت في الموارد النفطية الناتجة عن الزيادة المرتفعة في الأسعار العالمية للنفط وهو ما يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية 2021 و إستراتيجياتها بتنمية القطاعات غير النفطية و تقليل الإعتماد على النفط .في حين ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7 سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 و يفسر هذا النمو إلى نمو كل من الناتج غير نفطي ب 1.3 و الناتج النفطي بنسبة 2.8.

2- 2- مسأهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (2): مسأهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(%) في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة / القطاعات الإنتاجية	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الزراعة والثروة الحيوانية	3.51	1.72	0.85	0.06	1.78	1.88	2.44
الصناعات الاستخراجية	33.87	36.24	31.65	31.46	30.12	29.50	30
الصناعات التحويلية	13.47	12.05	8.96	8.84	7.78	8.30	8.50
الكهرباء والغاز والماء	1.79	1.77	2.44	3.23	3.10	3.20	2.80

التشييد والبناء	6.53	7.02	11.59	10.54	8.23	8.4	8.5
تجارة الجملة والتجزئة	8.63	10.09	12.98	11.97	11.59	11.7	11.6
المطاعم والفنادق	1.95	1.97	2.04	2.12	2.48	2.20	3.30
النقل والتخزين	6.69	6.09	8.48	9.01	8.96	8.40	9.89
العقارات وخدمات الأعمال	7.39	7.05	10.67	12.24	8.46	5.70	6.12
الخدمات الإجتماعية والشخصية	1.48	1.72	2.23	2.32	1.98	1.20	1.20
قطاع المشروعات المالية	5.76	8.30	7.01	7.70	8.35	8.60	5.5
قطاع الخدمات الحكومية	9.91	7.57	5.41	5.78	5.12	5.80	5.40
المعلومات والإتصالات	0.51	0.65	0.98	1.56	1.93	2.90	5.90
مجموع القطاعات غير النفطية	66.40	63.93	68.79	68.82	68.97	69.59	70

المصدر: تقارير سنوية للهيئة التنافسية والإحصاء ووزارة الإقتصاد الإماراتي

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports, consulté le 15/08/2021

من خلال الإحصائيات المدونة أعلاه يمكن إستنتاج ما يلي:

- تراجع مساهمة الصناعات الإستخراجية من 33.83 % سنة 2000 إلى 30% سنة 2018 وهذا راجع لإرتفاع مساهمة أغلب القطاعات الإقتصادية الأخرى بدرجات متفاوتة. – تواصل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2018 بنسبة 70% رغم إستمرار تراجع أسعار النفط هذا ما يفسر تنوع الإقتصاد الإماراتي و عدم إعتماده كليا على القطاع النفطي - لاحظنا تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الفترة 200-2015 حيث لم يتعدى 1% و عودة ارتفاعه من جديد بداية من سنة 2016 بنسبة 1.78% إلى نسبة 2.44% سنة 2018 و هذا كنتيجة لمبادرات دولة الإمارات وحرصها على تطوير القطاع الزراعي و سعيها لتحقيق الإكتفاء الغذائي المسطر ضمن إستراتيجياتها للتنويع الإقتصادي وكانت لقطاعي التجارة والسياحة دور فعال في تحريك عجلة النمو من خلال مساهمتها في إرتفاع نسبة إنتاجية القطاع غير نفطي – حققت دولة الإمارات تقدم ملحوظ في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات للفترة 2016-2018 بنسبة مساهمة 5.90% في سنة 2018 هذا ما يفسر سعي الدولة لتحقيق إقتصاد معرفي مستدام قائم على التكنولوجيا والتطبيقات الذكية والصناعات التحويلية.

2-3 التنويع في تكوين إجمالي رأس المال الثابت:

جدول رقم (3) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الإقتصادية (%) في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة / القطاعات الإنتاجية	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الزراعة والثروة الحيوانية	2.67	2.83	0.30	0.29	0.4	0.5	0.5
الصناعات الاستخراجية	12.95	11.79	14.49	13.39	20.00	14.50	15.00
الصناعات التحويلية	16.67	17.07	15.36	14.90	7.30	10.60	10.40
الكهرباء والغاز والماء	8.01	8.48	8.66	7.85	6.3	7.20	.670
التشييد والبناء	5.31	5.03	5.22	4.41	2.90	3.10	3.10
تجارة الجملة والتجزئة	4.36	5.39	4.70	4.88	7.010	6.80	7.30
المطاعم والفنادق	5.20	7.11	1.56	2.12	3.69	4.12	4.45
النقل والتخزين	16.94	18.28	12.21	16.16	13.80	11.00	10.60
العقارات وخدمات الأعمال	19.33	14.60	16.45	15.35	15.10	19.80	19.10
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.03	4.41	3.26	5.46	1.60	2.20	2.00
قطاع المشروعات المالية	0.50	1.21	2.85	2.56	1.70	1.50	1.30
قطاع الخدمات الحكومية	7.08	3.08	14.94	12.63	13.80	12.40	13.80
المعلومات والإتصالات	0.78	0.85	0.98	1.97	2.30	2.60	2.60

المصدر: تقارير سنوية للهيئة التنافسية والإحصاء ووزارة الإقتصاد الإماراتي لعدة سنوات

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports, consulté le 14/08/2021

من خلال الجدول نلاحظ تراجع نسبة التكوين الرأسمالي للصناعات الاستخراجية للفترة 2000-2005 (11.79%)، وهذا عند بداية تطبيق دولة الإمارات لسياسة التنويع الإقتصادي لترتفع النسبة مرة أخرى إلى 15% سنة 2018 وهذا لإرتفاع أسعار النفط بنسبة 33% (التقرير الإقتصادي السنوي لسنة 2019 لدولة الإمارات، صفحة 44) وإستغلال الدولة لهذا الارتفاع من خلال الزيادة في إنتاج الصناعات الإستخراجية التي تعتمد على النفط لكسب قيمة إضافية في الإيرادات، كما نستنتج ان أهم القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين رأسمال الثابت هو قطاع العقارات و خدمات الأعمال الذي حافظ على نسبة مساهمته للفترة 200-2018 بمعدل 17.13% ،يليه مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الذي إعتمدت عليه الدولة خلال الفترة 2000-2015 و الذي يعتبر اكبر قطاع حيوي و هذا للخروج من التبعية النفطية تطبيقا لإستراتيجيتها في التنويع الإقتصادي، و نلاحظ ان قطاع التشييد و البناء تراجعت مساهمته للأربع سنوات الأخيرة هذا ما يفسر إنقضاء فترة بناء البنى التحتية للدولة، كما كان لكل من قطاعي النقل والتخزين وقطاع تجارة الجملة و التجزئة مساهمة مهمة في تكوين رأسمال الثابت وهنا يظهر دور كل من قطاع النقل و التجارة في رفع عجلة التنمية في الإمارات أما نسبة التكوين الرأسمالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات بدا في الارتفاع مع بداية 2010 بنسبة 0.98% ليصل إلى نسبة 2.60% سنة 2018 هذا ما يفسر إهتمام الدولة للوصول إلى إقتصاد معرفي مبني على احدث التكنولوجيا و تحقيق رؤية 2021 .

2-4 هيكل التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية مؤشر مهم بشقيها الصادرات والواردات في تقييم أي إقتصاد فكلما ارتفعت الصادرات مقابل إنخفاض الواردات في إقتصاد ما فهو يعتبر قوي.

جدول رقم (4): التجارة الخارجية غير النفطية بالإمارات العربية المتحدة للفترة 2011-2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	النمو السنوي لإجمالي التجارة
2011	831	126	348	1,305	-
2012	920	186	400	1,506	%15
2013	967	169	443	1,579	%5
2014	992	158	456	1,606	%2
2015	952	185	418	1,556	%3-
*2016	1,002	197	400	1,599	%3
*2017	979	190	443	1,612	%1

* تشمل تجارة المستودعات الجمركية

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، ص 28، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.moec.gov.ae/annual-reports, consulté le 08/08/2021

نمت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية بنسبة 0.3% في عام2017، لتبلغ 1.612 مليار درهم إماراتي عما كانت عليه عام 2016 حيث بلغت قيمتها 1.599 مليار درهم إماراتي، و جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع نمو الصادرات غير النفطية، نلاحظ إن قيمة الصادرات غير النفطية في تزايد مستمر خلال الفترة 2015-2017 و جاء هذا كنتيجة لإعتماد الدولة للمبادرة الوطنية لتنمية الصادرات المنبثقة من رؤية حكومة الإمارات 2021، كما لاحظنا إنخفاض الواردات بنسبة 5% بين سنة 2016 و 2017 وهذا التغير بين الصادرات والواردات ما هو إلى تنويع للصادرات التي أثرت في زيادة نمو التجارة الخارجية ككل لدولة الإمارات.

2-5 تنويع هيكل الإستثمار الأجنبي المباشر :

شكل رقم (2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2014 – 2018 (بالمليار دولار)

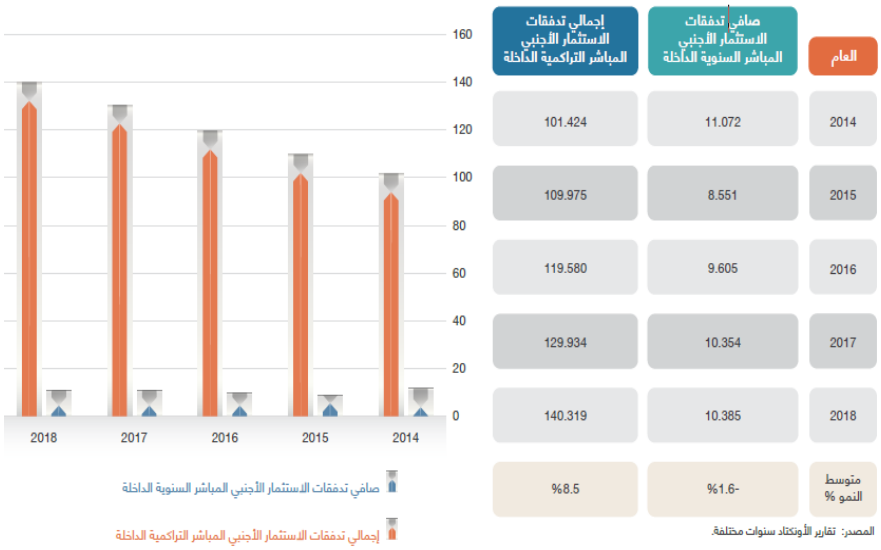

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2014	11.072	101.424
2015	8.551	109.975
2016	9.605	119.580
2017	10.354	129.934
2018	10.385	140.319
متوسط النمو %	%1.6-	%8.5

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، ص 47، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
https://www.moec.gov.ae/annual-reports, consulté le 08/08/2021

طبقا لتقرير الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2018 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة ة التنمية " الانكتاد" تقدمت دولة الإمارات بثلاث مراتب في العام 2018 عن ترتيبها في عام 2017 لتحل المرتبة 27 عالميا من حيث قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تطورت قيمة هذا الأخير الوارد إليها نحو 10.385 مليار دولار عام 2018 بعد ما كان 10.354 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 0.3% و بمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2014-2018 نحو 1.6%، و جاءت بالمرتبة الأولى عربيا مستحوذة على نحو 33.33% من إجمالي قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2018 البالغ قيمته 31.2 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الثانية على مستوى منطقة غرب آسيا ،مستحوذة على 35.5% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تلك المنطقة، وبدأ تطور إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة إلى 140.319 مليار دولار بعد ما كان 129.934 مليار دولار عام 2017 بنسبة نمو بين العامين بلغت نحو 8.0% بمتوسط معدل نمو 8.5%، ولقد ساعد في تحقيق تلك النتائج الإيجابية مناخ الإستقرار السياسي، والسياسات الإقتصادية المواتية، والتشريعات المرنة مع التغيرات الطارئة، و كفاءة الخدمات الحكومية والنظام المصرفي، كذلك قوة البنية التحتية والتكنولوجية الحديثة، ومن خلال تحليل المعطيات السابقة لاحظنا تميز هيكل الإستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية بالتنوع، ومن أهم القطاعات الإنتاجية المستحوذة عليه تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية والخدمات المالية، والصناعات التحويلية والتعدين (التقرير الإقتصادي السنوي لسنة 2019 لدولة الإمارات، صفحة 45).

3- التحديات والعوائق المؤثرة في سياسة التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تتمثل أهم التحديات والعوائق المؤثرة في تحقيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي لدولة الإمارات فيما يلي (تقارير صندوق النقد الدولي):

- خصائص طبيعة المنطقة التي تعتبر تحدي طبيعي بحد ذاته كندرة المياه درجات الحرارة المرتفعة ومعظم الأراضي صحراوية؛

– مشكلة إعتماد دولة الإمارات على اليد العاملة الأجنبية المقيمة عندها عالية الأجر التي تزيد في مصاريفها بسبب نقص عدد المواطنين المؤهلين للعمل في بعض المناصب والتخصصات؛

– مشكلة صعوبة التنسيق الكلي بين الإمارات السبع المكونة للدولة في تحقيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي بنفس الوتيرة وعدم وجود نموذج موحد لسياسات التنمية حيث نجد كل إمارة تتبنى إستراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة لديها فإمارة دبي مثلا تعتمد على قطاعات غير النفطية مثل السياحة النقل والخدمات اللوجستية بينما نجد إمارة أبو ظبي تعتمد على التصنيع القائم على النفط بسبب توفرها على الموارد النفطية الهائلة؛

– مواجهة التغيرات السياسية في المنطقة العربية والتي كان لها أثر كبير على العلاقات الإقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال وهذا لإمتلاك دولة الإمارات على إستثمارات مباشرة ضخمة في مجال الإتصالات والعقارات في أكثر الدول العربية وخاصة التي تعرف اضطرابات سياسية؛

– مشكلة قيود والتزامات الاتفاقيات الدولية حيث تعتبر دولة الإمارات من أكثر الدول العربية اندماجا في الإقتصاد العالمي وإعتمادها الكبير على الأسواق العالمية الذي تحكمه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تفرضها الهيئات والمنظمات الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى خطر حدوث تغيرات مفاجئة في اتجاه التدفقات الرأسمالية وما ينجر عنه من ضغوط مالية وتغيير سياسة تحديد واتجاه القروض الدولية.

4– عوامل نجاح دولة الإمارات في تحقيق سياسات التنويع الإقتصادي:

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة بنجاحها في إنتهاج نموذج إقتصادي رائد في مجال التنويع الإقتصادي وإستطاعت ان تواصل نموها رغم حالات الركود التي يشهدها الإقتصاد العالمي وذلك بسبب العوامل التالية (مميزات البيئة الإقتصادية لدولة الإمارات، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات):

– الرؤية المستقبلية الهادفة لقادة الدولة وقوة العزيمة والإرادة السياسية لتحقيقها؛

– تتمتع الإمارات باستقرار سياسي وأمني يضمن إستمرارية التنمية؛

– تعتبر الإمارات بيئة إقتصادية واعدة و محفزة للإستثمار حيث تتمتع الدولة بقوانين إقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها، عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال، التشريعات الضريبية المواتية، مزايا المناطق الحرة؛

– تتمتع دولة الإمارات بموقع إستراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للإنطلاق إلى آسيا الجنوبية، كما تعتبر محوراً إقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية؛

– تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة إستثمارية آمنة، تكفي الحكومة للإستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية؛

– وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة إستثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبو ظبي للإستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي؛

– تتمتع دولة الإمارات بإنفاق حكومي مستمر حيث يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني وغيرها؛

– تفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام؛

– تسعى دولة الإمارات لتطوير التعليم ودعم البحث العلمي وتحفيز الإبتكار الذي يضمن إستدامة إقتصاد المعرفة.

II– النتائج :

– تستند السياسات والخطط الإقتصادية التي تتبناها دولة الإمارات إلى معايير مدروسة ومتوافقة مع أفضل الممارسات، من خلال عملية استقراء دقيقة للواقع الإقتصادي واستشراف للآفاق المستقبلية، سواء على مستوى الدولة أو على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في ضوء المحددات الإقتصادية لرؤية الإمارات 2021 والتي تهدف للتحول إلى إقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والإبتكار بقيادة كفاءات وطنية؛

– تظهر القوة الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة جلية في العديد من المؤشرات مثل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وإنخفاض معدلات الدين العام، وكفاءة أدوات ووسائل إدارة المال العام والإنفاق الحكومي المتزن، ومسأهمتها البارزة في حركة التجارة والسياحة والطيران العالمية ودورها الفاعل في تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر، وصدارتها لمؤشرات التنافسية العالمية في كافة المؤشرات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة؛

– تمثل التجارة الخارجية غير النفطية إحدى الأولويات الإستراتيجية للحكومة الإماراتية، لتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال بناء إقتصاد متنوع تنافسي وقادر على تلبية الطلب المحلي، وكذلك تنمية الصادرات؛

– ترجمت المراتب المتقدمة للدولة على العديد من المؤشرات الإقتصادية في تقارير التنافسية العالمية كفاءة النهج المتبع والسياسات الإقتصادية المطبقة، فضلاً عن مرونة الأداء الإقتصادي في مواجهة مختلف التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية، إذ يعد الإقتصاد الإماراتي أحد أكثر الإقتصادات تنوعاً في المنطقة العربية مع مسأهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70% في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه احتفظ بمعدلات نمو إيجابية خلال السنوات الخمس الماضية وبنسب تفوق متوسط النمو العالمي؛

– تمكنت دولة الإمارات من إستغلال الميزات النسبية التي تحظى بها، والتي يأتي على رأسها الاحتياطيات النفطية الكبيرة والأصول السيادية العالية لبناء حائط سد منيع عزز من قدرة الإقتصاد الإماراتي، وزاد من قدرته على مواجهة الصعاب والتحديات، كما احتلت الدولة مكانة مميزة ضمن أفضل الإقتصادات الواعدة في ظل رغبتها الأكيدة في تنويع المحفظة الإقتصادية ورفدها بقطاعات ومجالات جديدة ومبتكرة مثل الإستثمار في التكنولوجيا المتقدمة.

III– الخلاصة:

سبقت دولة الإمارات منذ سنوات طويلة العديد من الدول النفطية في السعي الجاد نحو تنويع المنظومة الإقتصادية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، من خلال إطلاق أكبر إستراتيجية وطنية شاملة تستهدف الاستعداد لخمسين سنة قادمة، عبر تهيئة كل قطاعاتها الحيوية لمرحلة ما بعد النفط وبناء إقتصاد معرفي أساسه الإبتكار والعلوم الحديثة.

وشهدت دولة الإمارات منذ تأسيسها تطورات متواصلة في المجال الإقتصادي بفضل ما تمتلكه من مقومات، أهمها الرؤية الإستراتيجية لقيادة الدولة لبناء إقتصاد حديث ومستدام يلبي حاجات المجتمع، والنظام الإقتصادي والسياسي المستقر، والبنية التحتية العصرية، والموقع الجغرافي المتميز، والعلاقات الإقتصادية المتطورة مع العديد من دول العالم

كما انطوت السياسة الإقتصادية للدولة على تطبيق إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومنح كافة الفعاليات الإقتصادية الفرص المتكافئة للمشاركة في العملية التنموية، إضافة إلى توفير البنية التنظيمية والقانونية من أجل بيئة أعمال منافسة تعزز روح العمل والريادة والمبادرة والإبتكار.

وشكلت تجربة دولة الإمارات في المجال الإقتصادي منذ تأسيسها في عام 1971 وحتى اليوم نموذجاً يحتذى به، فقد إستطاعت القيادة الرشيدة للدولة، وخلال فترة قياسية أن تجعل من دولة الإمارات مركزاً إقليمياً للمال والأعمال ومحوراً عالمياً للتجارة والإستثمار والسياحة، وأن ترسخ من مكانتها في خريطة الإقتصاد العالمي.

التوصيات:

- ضرورة وجود ارادة سياسية وإمتلاك رؤية مستقبلية من طرف الحكومة الجزائرية للولوج في عملية التنويع الإقتصادي عن طريق وضع اسس وإستراتيجيات واضحة وهادفة؛
- تفعيل واشراك القطاع الخاص في عملية التنمية مع إعتماد الحوكمة المؤسسية وإخضاعها لضوابط الشفافية لضمان تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية المنتهجة في عملية التنويع الإقتصادي؛
- إستغلال المزايا النسبية التي تمتلكها الدولة الجزائرية لخلق قطاعات إنتاجية جديدة بعيدة عن قطاع النفط ومشتقاته؛
- تحسين البيئة الإقتصادية وتهيئة المناخ الإستثماري لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وفق آليات وقوانين تضمن إستفادة نسبة كبيرة من أفراد المجتمع من التشغيل، وإكتساب الخبرات والمهارات في ظل التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في تلك المشاريع؛
- تحسين مخرجات التعليم في الجزائر وفقا لمعايير الجودة العالمية لتكون مؤهلة للإبداع والإبتكار الذي يعد أحد المحاور المهمة لتحقيق التنويع الإقتصادي.

- الإحالات والمراجع :

أحمد ماجد، ندى ا لهاشمي. (أغسطس 2016). دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة.

إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة. العين الإخبارية، (اكسبو 2020).

https://al-ain.com/article/operation-300bn-industry-uae-entering-new-phase consulté le 06/08/2021

إستراتيجية الحكومة، مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة.

https://uaecabinet.ae/ar/uae-strategy-2011-2013

التقرير الإقتصادي السنوي لسنة 2019 لدولة الإمارات.

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports consulté le 15/08/2021

التقرير الإقتصادي السنوي لسنة 2019 لدولة الإمارات.

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports consulté le 16/08/2021

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.moec.gov.ae/annual-reports consulté le 08/08/2021

التنويع الإقتصادي نقطة قوة الإمارات مركز دبي لبحوث السياسات العامة.

file:///C:/Users/PC-NT/ consulté le 12/08/2021

الزراعة بالثورة الرابعة تحد إماراتي جديد صحيفة الخليج. (27 03, 2019).

https://www.alkhaleej.ae/ consulté le 12/08/2021

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة الإمارات. (2015).

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/the-science-technology-and-innovation-policy consulté le 13/08/2021

الصناعة في الإمارات مرحلة جديدة من الجاذبية الإستثمارية.

https://www.skynewsarabia.com/business/1425930 consulté le 11/08/2021

الطاقة المتجددة البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

https://u.ae › ar-ae › resources › media consulté le 12/08/2021

تقارير صندوق النقد الدولي.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019 consulté le 17/08/2021

خطة دبي 2021 حكومة دبي.

https://mbrsgcdn.azureedge.net/cmsstorage/mbrsg/files/d8/d85db1b8-550f-4488-bbe8-5b04a5e8f159.pdf consulté le 10/08/2021

رؤية أبو ظبي الإقتصادية 2030.

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/abu-dhabi-economic-vision-2030 consulté le 10/08/2021

رؤية الشارقة السياحية 2021 البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات.

u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/sharjah-tourism-vision-2021 consulté le 11/08/2021

مركز دبي لبحوث السياسة العامة. (2021).

https://bhuth.ae/ar/publication/economic-diversification-a-uae-strongpoint.

مميزات البيئة الإقتصادية لدولة الإمارات البوابة الرسمية للحكومة.

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy consulté le 13/08/2021

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.moec.gov.ae/annual-reports consulté le 08/08/2021

تقارير سنوية للهيئة التنافسية والإحصاء ووزارة الإقتصاد الإماراتي لعدة سنوات

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports, consulté le 14/08/2021

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.moec.gov.ae/annual-reports, consulté le 08/08/2021

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2019، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.moec.gov.ae/annual-reports, consulté le 08/08/2021

تقارير سنوية للهيئة التنافسية والإحصاء ووزارة الإقتصاد الإماراتي

https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports, consulté le 15/08/2021

مميزات البيئة الإقتصادية لدولة الإمارات، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy consulté le 14/08/2021

وزارة الإقتصاد الإماراتي.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بن شيخة نوال ، توفيق بن الشيخ (2022)، **تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الإقتصادي**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07(العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 153–168.

SCAN ME